"The History of Jerusalem: The Early Muslim Period (638-1099)", Yad Izhak Ben-Zvi, 1996
(جوشوا براور، حجاي بن شامان، "تاريخ القدس: سنوات المسلمين المبكرة (638-1099) "، ياد اسحاق بن تسفي، 1996)

20. John Andrew Morrow "The Covenants of the Prophet Muhammad with the Christians of the World", Angelico Press, 2013
(جون أندرو مورو "عهود النبي محمد مع المسيحيين في العالم"، مطبعة أنجيليكو، 2013)

21. Johannes Avdall "A Covenant of Ali, Fourth Caliph Of Baghdad, Granting Certain Immunities and Privileges To The Armenian Nation" // Journal of the Asiatic Society of Bengal, Vol. XXXIX, Part. I ((N°I to IV, 1870
(يوهانس أفدال "عهد على الخليفة الرابع في بغداد، عهد الأمان الذي منح بعض الحصانات والامتيازات للأمة الأرمينية "مجلة الجمعية الآسيوية للبنغال"، المجلد.39، الجزء 1، من الأول إلى الرابع، ١٨٧٠)

22. Leon Arpe "A History of Armenian Christianity from the Beginning to our own time", New York, 1946
(ليون آربيه "تاريخ المسيحية الأرمينية من البداية إلى عصرنا الحالي"، نيويورك، 1946)

23. Oded, Peri (2001). Christianity Under Islam in Jerusalem: The Question of the Holy Sites in Early Ottoman Times. BRILL
(عوديد، بيري، 2001. المسيحية في ظل الإسلام في القدس: قضية الأماكن المقدسة في العصور العثمانية المبكرة.

24. Robert W.Thomson, Studies in Armenian Literature and Christianity, VARIORUM, 1994
(روبرت طومسون، دراسات في الأدب الأرميني والمسيحية، فاريوم، 1994)

25. Tritton A.S. The Caliphs and their non muslim subjects, Oxford University press, 1930
(تريتون إ. س. الخلفاء ورعاياهم من غير المسلمين، مطبعة جامعة أكسفورد، 1930)

26. Zahoor A., Haq Z. "Muslim History: 570 1950 °C.E", Gaithersburg, 2000
زاهور أ.، حاج ز. "تاريخ المسلمين: 570-1950 درجة مئوية" جيثرسبيرج، 2000

27. "عهود (فرمانات) الكنيسة الأرمينية في القدس سالم من محمد إلى صلاح الدين"
18. نوفمبر 2014 - http://ghevondvardapet.com

28. حسينوف ر. ن. "أذربيجان والمسألة الأرمينية في القوقاز"، باكو، 2015

29. بابازيان "وثائق ماتنداران الفارسية" - مراسيم الطبعة الأولى (القرن 16-15) يريفان، دار نشر أكاديمية العلوم في جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية، 1956

30. "التاريخ الممتد لكنيسة القدس. الفترة الثالثة. الجزء 3 (1757-1910)"، موقع Pravoslavie.Ru، 8 نوفمبر 2002

المراجع

الخلاصة، أننا نشير إلى ضرورة توخي الحذر من جانب الباحثين عند الرجوع إلى هذا النوع من "الوثائق" و"العهود"، والتي تبين تزويرها عند الفحص والتمحيص، إن لم تكن مختلقة من الأساس. وكما يتضح لنا، فهناك اليوم بعض الدوائر التي لا تمانع في استخدام اسم النبي محمد والخلفاء الراشدين، ناهيك عن الحكام المسلمين الآخرين، وذلك في سبيل تحقيق أغراضها السياسية.

المراجع:

1. أحمد زكي صفوت. "جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة"، المجلد 1، الطبعة الأولى، بيروت، 1937
2. البلاذري. كتاب فتوح البلدان، بيروت، 1987
3. مجلة المشرق، العدد 12، بيروت، 1909
4. الخوري ميخائيل جبريل. "طريق الكنيسة الأنطاكية، المجلد 1
5. التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق. مطبعة الأباء اليسوعيين، المجلد 2، بيروت، 1909
6. ابن الجوزي. فضائل القدس، بحث وتحقيق د. جبرائيل سليمان جبور، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٠
7. ابن عساكر. تهذيب تاريخ دمشق، المجلد 1، روضة الشام، دمشق، 1911
8. الإمام أبو يوسف. كتاب الخراج، بيروت، 1979
9. محمد حميد الله. "مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة"، دار النفيس، بيروت، 1987
10. مجير الدين العليمي. "الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل"، تحقيق عدنان يونس عبد المجيد، المجلد 1، الطبعة الأولى، عمّان، 1999
11. تاريخ اليعقوبى، المجلد 2، الطبعة الأولى، بيروت، 2010
12. جرجي زيدان. " تاريخ التمدن الإسلامي"، المجلد 4، بيروت ب. ج.
13. Anastas Vardapet's list of Armenian monasteries in seventh-century Jerusalem: A critical examination. Le Muséon, 1969, 82
(قائمة أناستاس فاردابت للأدبرة الأرمينية في القدس في القرن السابع: اختبار نقدي. لو موسيون، 1969، 82)
14. Armenian National Committee - Middle East
(اللجنة الوطنية الأرمينية - الشرق الأوسط) http:// www.ancme.net/studies/20
15. Arnold T.W. "The Preaching of İslam" Second edition, London, 1913
(أرنولد ت. "الوعظ في الإسلام"، الطبعة الثانية، لندن،1913
16. Goitein, Solomon D. "Al-Kuds ", El, C. V, E.J. Brill, 1978
17. Hendrika Lena Murre-van den Berg, Theo Maarten Van Lint, Jan J. Ginkel "Redefining Christian Identity: Cultural Interaction in the Middle East Since the Rise of Islam", Peeters Publishers, 2005 (هندريكا لينا موري- فان دن بيرج، ثيو مارتن فان لينت، جان ج. جينكل، "إعادة تعريف الهوية المسيحية: التفاعل الثقافي في الشرق الأوسط منذ صعود الإسلام"، دار بيترز للنشر، 2005)
18. Jacob G Ghazarian. Journal of İslamic Jerusalem Studies (Summer 2008) 9:59-80
(يعقوب جزريان. مجلة الدراسات الإسلامية في القدس. (صيف 2008) 9: 59-80)
19. Joshua Prawer, Haggai Ben-Shammai

الذاتية للنبي أو في غيرها من المصادر الإسلامية في العصور الوسطى.

هناك العديد من التناقضات التاريخية الجلية في الوثائق المنسوبة إلى النبي، ذلك لأن العرب لم يغادروا حدود شبه الجزيرة العربية حتى وفاة محمد، وبالتالي فلم يكن بوسعهم إقامة أي صلات مع الجماعات المسيحية المقيمة خارج هذه المنطقة، مما يعني أنه لا يمكن الحديث حول عهود الأمان الممنوحة للجماعات المسيحية "على الجانب الغربي والشرقي، أو في الأماكن القريب والنائية".

تحتوي أغلب عهود الأمان على مضمون أحادي الجانب - فهي لا تذكر أي التزامات على الكنيسة الأرمينية أو مطالب من الحكام المسلمين، مما يتعارض مع مبادئ الشريعة. كما تجدر الإشارة أيضا إلى ما يتصل بالزواج بين المسلمين والمسيحيين - حيث لا يوجد في الإسلام أي شرط لتغيير الديانة بالنسبة للنساء إلى ديانة مختلفة حين تتزوجن من المسلمين (ذكره ليون أربيه).

تفتقر معظم هذه الوثائق إلى العناصر المتعلقة بالتيارات والقوانين الإسلامية اللاحقة، على سبيل المثال، فيما يتصل "بالزواج المؤقت" (كما ذكر ليون أربيه أيضا).

لم يأت ذكر "عهود الأمان" ولا مرة واحدة في الاتفاقات بين الحكام المسلمين والمسيحيين.

يوضح تحليل الأسلوب والصياغة الخاصة بنصوص هذه الوثائق، إلى كتابتها بعد مرور قرون من الدعوة النبوية لمحمد، وبعد حكم الخلفاء الراشدين والأمويين. ويشهد على هذا الأمر علامات النقاط الموضوعة فوق الحروف وأسفلها، باعتبارها بديلا تحل محل الحروف الساكنة، وأيضا نمط الخط، وتقنية الكتابة بالألوان، أي كل مظاهر تلك الصياغة التي لم تكن قيد الاستخدام خلال الفترة المبكرة للإسلام.

تضم النصوص المصطلحات المتعلقة بالعصور التاريخية الأخرى. على سبيل المثال، لم يكن لقب السلطان موجودا خلال الفترة الإسلامية الأولى.

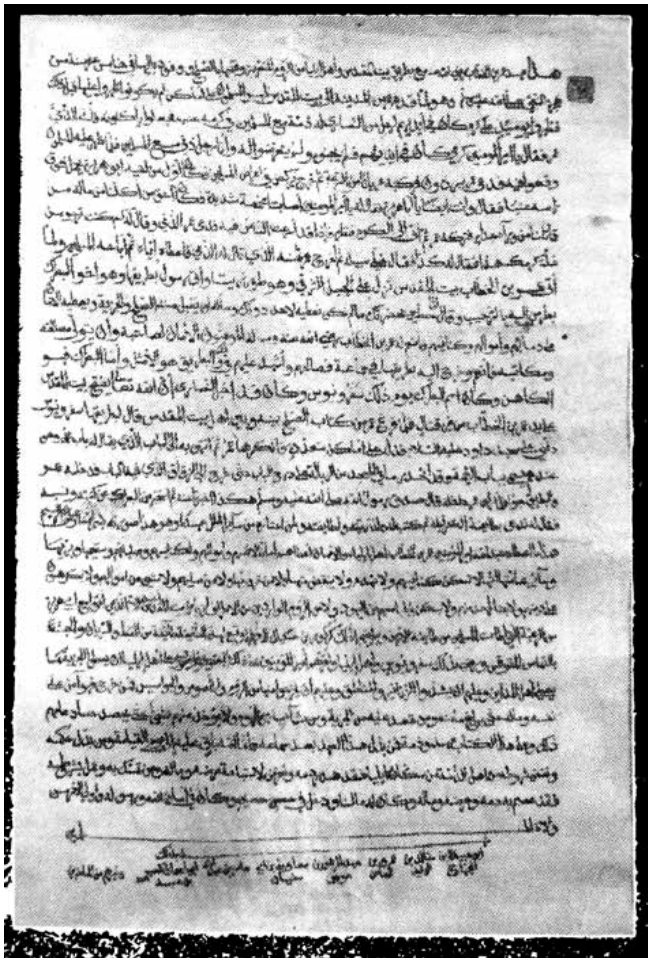

رسم 3 أ "أحد العهود العمرية" (نسبة إلى عمر بن الخطاب)

يتمثل الدليل الواضح على حقيقة تزوير عهود الأمان في تأريخ النصوص طبقا للتقويم الهجري، والذي لم يتم العمل به إلا في عهد الخليفة عمر بن الخطاب بعد وفاة النبي محمد.

يجري الحديث حول بعض الحوادث التاريخية عند ذكر الأشخاص الذين شهدوا على منح عهود الأمان، لكن بعضها غير معروف. كما تتكرر بعض الأسماء الفردية. ففي بعض الحالات، يأتي ذكر معاوية بن أبي سفيان باعتباره ناسخا، ذلك على الرغم من أن هذا الشخص اعتنق الإسلام بعد فترة طويلة، وبطبيعة الحال، لم يمكنه التواجد بالقرب من النبي محمد. كما أن عبد الله بن عباس، المذكور ضمن الشهود، كان طفلاً في ذلك الوقت، ولم يعد حمزة على قيد الحياة خلال التاريخ المدون على الوثيقة.

194-190). واكتشف أ.د. بابازيان بعض هذه النسخ المزيفة ضمن وثائق الكنيسة المحفوظة في أرشيف ماتنداران. وحول الرسائل المزعزم كتابتها عن النبي محمد، يشير م. بابازيان إلى أن: "نص الوثيقة مشوه ويمتلىء بالأخطاء النحوية والإملائية الصارخة". كما يشير العالم الأرميني أن هناك نسخة أخرى من نفس الوثيقة محفوظة أيضا في ماتنادران، مكتوبة بنفس الأسلوب الخاطىء وبالخط المعدل (29، 218). ويقول م. بابازيان: "... في الواقع، فإن هذه الوثيقة المزورة المجمعة بطبيعتها، على الرغم من ارتباطها من حيث المضمون بذلك النوع من "المعاهدات" المميزة للقرون السابقة، غير أن الناسخين الذين صاغوها في وقت لاحق، انحرفوا في تزويرهم عن طبيعة النصوص السابقة كي يتضمنوها العديد من الإضافات والتعديلات التي تلبّي احتياجات اليوم...". ويلاحظ الباحث أن نسخاً عديدة مماثلة لهذه الاتفاقات في القرن السادس عشر "قد تم نشرها في أرمينيا وفي غيرها من المراكز الأرمينية المكتظة بالسكان في الإمبراطورية العثمانية" (29، 220-218).

وتشير كل الشواهد إلى تزوير هذه الرسالة، وذلك تحريفا لعهد الأمان سالف الذكر الذي منحه النبي محمد إلى دير سانت كاترين المسيحي في شبه جزيرة سيناء (مصر). ويمثل الدير أحد أقدم المراكز المسيحية العاملة دون انقطاع في العالم، حيث تأسس في القرن الرابع. ويُعتقد أنه في عام 625، عندما غزا العرب سيناء، أرسل الدير وفداً إلى المدينة المنورة للحصول على الحماية من النبي محمد، الذي استقبل الرهبان بشكل إيجابي وأعطاهم عهد الأمان (فرمان) مختوما ببصمة يده. ويضمن عهد الأمان الحصانة والحماية الشاملة لدير سيناء من قبل المسلمين إلى يوم الدين (26، 167). وتشير الدراسات الحديثة للعلماء، إلى أن ذلك "الفرمان" ما هو إلا تزييف لاحق، ولا يمكن أن يمثل عهدا أصليا، لأنه لا يتوافق مع قواعد الكتابة وصياغتها المميزة للعصر الإسلامي المبكر.

وفي عام 1517، عندما قام السلطان العثماني سليم الأول بضم مصر، بما في ذلك سيناء، أظهر رهبان دير سيناء نفس ذلك "الفرمان" المنسوب للنبي، وبعد ذلك حصل هذا الدير على التأكيد لحرمته وعلى الحماية من جانب المسلمين. وتشير كل الشواهد الجلية، إلى أن الكهنة الأرمن بعد معرفتهم بالموقف المبجل للحكام العثمانيين إزاء الوثيقة الصادرة عن النبي محمد إلى دير سيناء، قرروا تزوير "عهد الأمان" الخاص لأنفسهم نيابة عن النبي، وذلك للحصول على الامتيازات والحماية من السلطات العثمانية والصفوية (28، 146-145).

وتجدر الإشارة إلى أن المغالطات التأريخية والأخطاء اللغوية والإملائية، قد مثلت سمة من سمات أغلب عهود الأمان (الفرمانات) في ذلك الوقت. كما أن نصوص الوثائق التي تعود إلى الكنيسة الأرمينية وقطيعها، تختلف قليلاً عن الأوامر المنسوبة إلى النبي محمد فيما يتعلق بالجماعات المسيحية الأخرى.

إيجازا لما تقدم، يمكننا أن نستنتج أن عهود الأمان الصادرة عن النبي محمد والخلفاء الراشدين إلى الجماعات المسيحية (بما في ذلك الأرمن) تتمتع بالخصائص المشتركة التالية:

تتحدث نماذج "عهود الأمان" التي جرى دراستها حول الحقوق والامتيازات. أما الوثائق التي لا تشير إلى الالتزامات، بل فقط إلى الحقوق الممنوحة وكذلك الأحداث المرتبطة بها، والتي لا تعود إلى فترة الدعوة النبوية لمحمد، فينبغي اعتبارها تزويرا ملفقا.

من الممكن أن تكون الوثائق الجديدة قد تم وضعها على أساس بعض الوثائق الأخرى المحفوظة في السجلات التاريخية.

تختلف "عهود الأمان" المنسوبة إلى النبي من حيث الاتساع الزمني. غير أن نصوص المعاهدات واتفاقات السلام في العصور الوسطى المبكرة، كانت موجزة ومحددة للغاية، كي لا تترك أي ثغرة تتيح الاختلاف في التفسير والتأويل. كما أن الوثائق المزورة المذكورة أعلاه، لم تنعكس في السيرة

يكون الباعث هو الرغبة في نزع فتيل الموقف وتجنب المزيد من التصعيد.

وقد اكتشف المتخصص الشهير في الشئون الإسلامية محمد حميد الله (1908-2002) أحد "عهود الأمان" الممنوحة للأرمن، وذلك خلال قيامه بالبحث في كلية التاريخ الإسلامي بجامعة أرضروم (تركيا). وطبقا لكلماته، فإن الانطباع عن الوثيقة مفاده أن الأرمن هم الذين قاموا بوضعها (8، 555). والمهم أن نص "العهد" يحتوي على الترجمة التركية. وتبدأ الوثيقة بتعهدات من الشيخان شلبى وناجب فازلي زاده، وهما كبار شيوخ مدينتي "عميد" و"روخ". ويبدأ النص التركي على هذا النحو: "هذا كتاب مبارك. وبأمر من الله سبحانه وتعالى، سمحت لنفسي بتسجيل وضع الشعب الأرميني تحت حمايتنا وإعلان الأفضلية له، وذلك بناء على طلبه". ويمتد نص "العهد" ويطول للغاية، على غرار النماذج السابقة، والخلاصة منه أن الكنائس وممتلكات الأرمن تقع تحت الحماية بغض النظر عن موقعها. كما يُزعم أن الوثيقة تمت كتابتها بمشاركة صحابة النبي، ومن بينهم: أبو بكر الصديق، عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، معاوية بن أبي سفيان، أبو الدرداء، أبو ذر، أبو هريرة، عبد الله بن شمعون، عبد الله بن عباس، حمزة بن عبد المطلب، العباس بن عبد المطلب، سعد بن إياد، ثابت بن قيس، زيد بن ثابت، زايد ابن أرقم، أسامة بن زيد، عمار بن ياسر، أنس ابن مالك، مسعود بن أبي طالب وغيرهم. وفي النهاية يشار إلى توقيع النبي محمد ومعاوية بن أبي سفيان على عهد الأمان، وذلك في السنة الثانية من الهجرة، يوم الثاني من شهر ذي الحجة (624م.). ولا يشك المذكور أعلاه محمد حميد الله في تزييف هذه الوثيقة، حيث أن هوية عبد الله بن شمعون غير معروفة، وهو المشار إليه باعتباره شاهدا على منح العهد. كما أن "الشاهد" الآخر، عبد الله بن عباس، وُلد في العام الأول من الهجرة، أي أنه كان طفلاً في ذلك الوقت. ولم يكن معاوية بن أبي سفيان قد اعتنق الإسلام في ذلك الوقت، بالإضافة إلى ذلك، فقد كان أحد أعداء النبي محمد حتى العام الثامن الهجري (630 م.). واعتنق أبو هريرة الإسلام في العام السابع الهجري. (629م.). وتلك الأسماء مثل سعد بن غادي، سعد بن إياد، أبو داليا، مسعود بن أبي طالب، لم يأت ذكرها على الإطلاق ضمن صحابة النبي محمد. في الوقت نفسه، فقد اتسمت الترجمة التركية بالبعد التام عن المهنية، حيث تم حذف بعض الأسماء المذكورة أعلاه.

وتستأثر بعض المصادر الأرمينية لنفسها على "عهود الأمان"، التي منحها النبي محمد والإمام علي بن أبي طالب للجماعات المسيحية في شبه جزيرة سيناء. غير أن بعضا من تلك الوثائق مشكوك في صحته، حيث أن المصادر الإسلامية المبكرة لم تأت على ذكرها. وعلى سبيل المثال، هناك واحدة من هذه "الوثائق" يعود تاريخها إلى العام الثاني من الهجرة (624م.) (4، 588)، ولكنها تحتوي على بعض التناقضات التاريخية. وتصادفنا نفس التناقضات والأخطاء وعدم التطابق، في الوثائق المزعوم منحها للمجتمعات المسيحية في سيناء، حيث أنها تختلف في الشكل والأسلوب والمضمون، عن مثيلتها من الوثائق الإسلامية المبكرة.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أيضا، ذكر التزوير والتلاعب في الوثائق العربية الإسلامية، وذلك من قبل رجال الدين الأرمن في تركيا العثمانية والإمبراطورية الأذربيجانية الصفوية. فقد لجأت الكنيسة الأرمينية إلى جميع أنواع الحيل والتزوير من أجل البقاء في بيئة سياسية معقدة ومتقلبة. ونذكر بعض الوثائق المزيفة التي اكتشفها البروفسور أ.د. بابازيان خلال السنوات 1950-1960 في أرشيف الكاثوليكيين الأرمن أثناء الحكم العثماني. ومن الأمثلة المميزة على ذلك، تلك الرسائل الملفقة في القرن السادس عشر، التي زُعم إرسالها إلى الكاثوليكيين الأرمن من قبل النبي محمد شخصيا. وقد وصلت هذه "الرسائل" إلى إتشمادزين من دير أختمار في تركيا، حيث قام بنقلها رجال الكنيسة الأرمن، وجرى ذلك على ما يبدو أثناء إعادة توطينهم في دير إتشمادزين (29،

رسم 2 ب

أرشيف الأسقفية الأرمينية في "نيو يوجا"، ويمثل نسخة من الوثيقة التي أرسلها النبي محمد إلى دير سانت كاترين في سيناء. ويرى ليون أربيه نفسه أن الوثيقة المنسوبة إلى النبي مزيفة، مشيرا إلى أن الشاه الإيراني في القرن السابع عشر، سلم نسخة من الوثيقة إلى الأسقف الأرميني، باعتبارها ضمانا لحماية حقوق الأرمن. في نهاية نص "عهد الأمان"، يشار إلى أن النبي محمد نفسه قام بالتصديق عليها، وذلك في السنة الرابعة من العام الهجري (626م.). غير أن الترجمة الإنجليزية التي قدمها ليون أربيه، تشير إلى أن النص يشمل جميع المسيحيين (على وجه الدقة دير سانت كاترين في سيناء)، وليس فقط الكنيسة الأرمينية (22، 360-355).

ويحدثنا الكاتب الأرميني صمويل أنيتسى في القرن الثاني عشر، حول اتفاق بين النبي محمد والكنيسة الأرمينية، تم بموجبه منح الأرمن حرية العقيدة. كما يذكر مخيتار أنيتسى بدوره نفس المعلومة (24، 840).

قام الكاهن اليسوعي، المؤرخ لويس شيخو (1859-1927)، في المجلة الكاثوليكية الشهرية "المشرق"، بنقد تلك "الوثائق" المنسوبة إلى النبي محمد والخلفاء الراشدين، مشيرا إلى أن أياً منها لا يستند إلى الأساس الموثوق به. كما أشار شيخو إلى أن البطريركية الأرمينية في اسطنبول نشرت نموذجا أخر من "العهد" في المطبوعات المحلية. وبعد مرور وقت قصير، نُشرت الوثيقة المنسوبة إلى النبي، والتي تحمل عنوانا: "ولا تخشوا أولئك الذين يتفكرون"، وذلك على صفحات مجلة "روضة المعارف" التي نُشرت في فلسطين، وسرعان ما أعيد نشرها في الصحف المحلية (3، 610). ومما لا شك فيه أن هناك بعض الدوائر المعينة هي المعنية بالترويج لهذه الوثائق، ومن ناحية أخرى، فإن مثل هذا الاندفاع والحماس للتزوير، عادةً ما يتجلى خلال فترات تأزم العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، وليس من المستبعد أن

رسم 2 أ

كما يتجلى من الأمثلة المذكورة أعلاه، فقد تشكل تقليد كامل من اختلاق عهود الأمان، حتى مضى المؤلفون تدريجياً في الاستناد والإشارة إلى النبي محمد، حيث يقوم كل منهم بإضافة وتعديل بعض التفاصيل.

وهناك أحد "عهود الأمان" المنسوبة إلى الخليفة علي بن أبي طالب "تم العثور عليها" في القرن الثامن عشر. تعود الوثيقة إلى العام الأربعين من التقويم الهجري (660م.) - قبل سنة من وفاة الخليفة. وقد ترجمها لأول مرة جريجور جامبان إلى الأرمينية عام 1767، ثم ترجمها بعد ذلك م. سراجيان في عام 1804 (21، 64-60). وحتى يومنا هذا لم يطلع أي شخص على هذا "العهد" أيضا في صورته الأصلية باللغة العربية. ويدعى الباحث من الهند ذو الأصل الأرميني يوهانس أفدال (أفانيس أفداليان) أنه قام بتسليم النسخة الأصلية باللغة العربية، والمكتوبة بالخط الكوفي، إلى الجنرال البريطاني هنرى تورينس للترجمة والطباعة، ولكن الوثيقة النادرة إما ضاعت أو فُقدت ضمن أعمال تورينس التي لم تُطبع. ويزعم أفدال أن ذلك هو السبب الذي اضطره لاستخدام الترجمة الأرمينية للوثيقة لنشرها لاحقا باللغة الإنجليزية. وبالمناسبة، فإن يوهانس أفدال قام بالترجمة إلى اللغة الإنجليزية أعمال الكاثوليكيين الأرمن المعروفين بالتزييف ونشر العديد من الكتب المزورة باعتبارها من المؤلفات القديمة.

وحول أحد "عهود الأمان" الأخرى يحدثنا كيراكوس جنزاكتسي (جنجينسكي) المؤرخ القوقازي الألباني المعروف في القرن الثالث عشر. وقد كتب أن الكاثوليكي الأرميني يوهان أدزنيتسي كان يتمتع بالعلاقات الوثيقة مع الخليفة هشام، الذي حصل منه على عهد الأمان ثلاث مرات. ويشير العهد إلى حرمة الممتلكات وحرية العقيدة وإعفاء الكنائس ورجال الدين من الضرائب. وطبقا لمعطيات المؤلف، تم تقديم العهد إما من قبل هشام أو عمر الثاني، واعتمده الإمام جعفر الصديق (حفيد الإمام الحسين بن علي) (22، 355). وطبقا لقول ليون أربيه، فإن "عهد الأمان" المذكور محفوظ في

المناطق التي جرى ضمها حديثا، ويتحدد ذلك طبقا للوسيلة التي تم بها إخضاع تلك المناطق، سلمية كانت أم عسكرية.

خلال زمن الإمبراطورية العثمانية، بدأت موجة جديدة من إعادة نسخ "التعاليم" و"عهود الأمان". وكما أُشير سابقا، فقد كان هدف الجماعات المسيحية هو الحصول على الاعتراف بالحق في بعض المزارات المقدسة. فتنشأ المناوشات المنتظمة بين الكنائس اليونانية والأرمينية، وذلك بسبب أن كلا الطرفين خلال الفترة العثمانية وما قبل العثمانية، يشير ويستند إلى "التعاليم" و"عهود الأمان" لإثبات اعتراف السابق لأحد مشاهير الحكام المسلمين بالامتيازات الخاصة وحماية حقوق هذا الطرف أو ذاك. وبهذه الوسيلة، يأمل الطرفان في إقناع السلطات العثمانية بأحقيتهما في الاستحواذ على الأماكن المقدسة في القدس. (23، 128). وخلال القرنين السادس عشر والتاسع عشر، أصبحت القدس أكثر من مرة ساحة للصدامات الطائفية الشرسة بين الأديان، ففي عام 1731، وبسبب تزوير القساوسة الأرمن لمرسوم السلطان، واستبدالهم كلمة "الرومان" المدونة به بكلمة "الأرمن" واسم "عبد الله" بكلمة "سركيس"، وقعت مذبحة دموية بين جماعات الأرمن والإغريق. وفي عام 1808، أشعل الأرمن النار في كنيسة القيامة (القبر المقدس) وفعلوا كل ما يمكنه أن يعيق الكاثوليكيون واليونانيون من إطفاء لهب الحريق، ونتيجة لذلك، أحرقت الكنيسة وسويت بالأرض. ويأتي وصف تلك الأحداث في مقال على موقع (Pravoslavie.Ru) على النحو التالي: "تسبب غزو قوات نابليون لفلسطين في دمار جسيم. فكانت كنيسة سفيتوجراد أول من عانت هذا العنف. وأخذت الكنائس الأرثوذكسية تنهار واحدة تلو الأخرى. وباستغلالهم الفوضى التي سادت فلسطين، حاولت حشود همجية من الأرمن خلال عامي 1799 و1800 الاستيلاء بالقوة على كهف ميلاد المسيح في بيت لحم والجولجثة. لكن هجماتهم تم التصدى لها. وفي 21 يوليو لعام 1803، حاول الأرمن الاستيلاء على معبد جثسيماني، ثم قام الأرمن بمحاولة جديدة للاستيلاء على المزارات المقدسة الأرثوذكسية في عام 1807، ولكن لحسن الحظ، لم تنجح محاولتهم في تلك المرة. وقد دفعت سلسلة الإخفاقات المتتالية الأرمن إلى الهياج والغضب، فأشعلوا النار في كنيسة القبر المقدس في 30 سبتمبر لعام 1808. وظل الحريق الهائل مشتعلا لأكثر من يومين حتى دمر بالكامل تقريبا واحدة من أكثر المزارات المقدسة لدى المسيحيين"(30).

صار العديد من المصادر الأرمينية يتميز بتزييف "عهد الأمان" الممنوح للبطريرك صفرونيوس. وطبقا لإحدى الخرافات، فإن الأسقف الأرميني وأول البطاركة الأرمن في القدس أفرام (إبراهام) الأول (طبقا لما كتبه جزاريان، فإن البطريرك عاش منذ عام 638 حتى عام 669، بينما توفي النبي محمد عام 632)، عندما تنبأ بسقوط المدينة، زعم أنه ذهب قبل ذلك إلى النبي محمد في مكة، وتسلم من يديه عهد الأمان حول حماية الحقوق الدينية والدنيوية لأرمن القدس (18، 66). غير أن، نص العهد يوضح بجلاء أنه لا يتعلق بالأرمن على وجه الخصوص، بل بالمسيحيين في القدس بشكل عام، وهذا ما أكده جزاريان نفسه (18،66). وبطبيعة الحال، لم يتم عرض الرسالة (العهد) الأصلية. كما أن هناك حقيقة مميزة، مفادها أن مصادر الإنترنت تروج لهذه الخرافة، استنادا إلى مؤرخ عربي مجهول يُدعى زكي الدين، وإلى قوله بأن أفرام ذهب إلى النبي محمد عام 626. وطبقا لإحدى الروايات، أرسل علي بن أبي طالب شخصيا عهد الأمان إلى أفرام الأول في عام 625 (14). وتزعم رواية أخرى أن هناك وثيقة محفوظة في دير القديس يعقوب الأرميني بالقدس، تعود إلى فترة التبشير النبوي لمحمد، وتتحدث عن وفد من الرهبان الأرمن من أربعين شخصا، وتزعم أنهم ذهبوا إلى النبي قبل بضع سنوات من فتح القدس، حيث أعلنوا ولاءهم للنبي وتلقوا عهد الأمان الذي يشير إلى الامتيازات الممنوحة للأرمن في الأراضي المقدسة، وحماية ممتلكاتهم. وللأسف، لم يزعج أحد نفسه لإظهار هذه "الوثيقة" للجمهور حتى الآن (14).

المتأخرة، بالإضافة إلى ذلك، فإن تلك الوثيقة لم يجر ذكرها في المصادر الإسلامية المبكرة (12، 386). كما يشير "ت. ف. أرنولد" إلى التناقضات في نص الرواية المذكورة حول "عهد الأمان الممنوح من الخليفة عمر" (15، 57-56)، والذي تُرجم حرفيا على النحو التالي (الشكل 3 أ):

"بسم الله الرحمن الرحيم! المكتوب هنا يمثل عهدا للأمان على سكان إيلياء (بيت المقدس)، وذلك من جانب أمير المؤمنين، عبدُ الله عمر. ويشمل هذا الأمان على أرواحهم، وممتلكاتهم، وكنائسهم، وصلبانهم، ومرضاهم وأهل ملتهم. ولن يتم الاستيلاء على كنائسهم، ولن يجرى تدمير آثارهم وممتلكاتهم أو انتهاك حرمتها بأي شكل من الأشكال. ولن يُنتقص حق أي منهم بسبب عقيدته، ولن يتعرض أحد للضرر.

لن نرسل يهوديا واحدا بجانبهم في إيلياء. وسوف يتعين على سكان المدينة دفع الجزية، مثلهم مثل سكان المدائن الأخرى. كما عليهم استئصال اللصوص والرومان (البيزنطيون) من المدينة. ويشمل الأمان حياة وممتلكات كل من يرغب منهم أن يلحق بأمته. أما أولئك الذين يظلون في إيلياء، فسوف يشملهم الأمان، وعليهم دفع الجزية.

ويشمل الأمان حياة وصلبان كل من يرغب في مغادرة المدينة مع الرومان (البيزنطيون)، إلى وجهتهم المحددة. وعلى الراغبين في البقاء دفع الجزية. كل من يرغب في الذهاب مع الرومان فليذهب، وكل من يرغب في البقاء على أرضه فليظل بها. وسوف يجرى جمع الجزية منهم خلال الحصاد فقط. وينطبق على كل ما أتى ذكرهم ما أكد عليه الله العلي القدير، وتعاليم النبي والخلفاء والمؤمنين، كي يدفعوا الجزية المستحقة عليهم.

وقد شهد على هذا: خالد بن الوليد، عمرو بن العاص، عبد الرحمن بن عوف، معاوية بن أبي سفيان. تم وضعها في السنة الخامسة عشرة" (1، 175).

في عام 1953، جرى نشر رواية أخرى لاحقة من "العهدة العمرية" (نسبة إلى عمر بن الخطاب) والتي "تم تنقيحها وتعديلها" على نحو أكثر من ذي قبل، حيث يظهر النص زاعما أن الوثيقة صدرت إلى البطريرك صفرونيوس، وموجهة إلى قيادة الكنيسة والرهبان والراهبات (الشكل 3 ب):

"...جميع الجماعات المسيحية في القدس - الجورجيون والأثيوبيون، الحجاج الأوروبيون، الأقباط، الآشوريون، الأرمن، الموارنة، النسطوريون وأصحاب المعتقدات المماثلة الخاضعة كلية للبطريرك. يتمتع البطريرك بمرتبة أعلى مقارنة بهم. وبما أن رسول الله الحبيب قد وضع خاتمه شخصياً على عهد الأمان هذا، وأراد ضمان الالتزام به، مبديا شرفا عظيما... فقد تم نقل هذا الأمر إلى رأس المسيحيين من خلال الصحابة: عثمان بن عفان، وعبد الله، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وإخواننا الآخرين. ولو قام أحد المسلمين المؤمنين، بعد قراءة هذا الأمر، بعصيانه اليوم أو حتى نهاية الدنيا، فإنه يعصى الله ورسوله. كُتب في العام الخامس عشر".

ومثل تلك الروايات التفصيلية للمجموعات المسيحية التي لم يكن العديد منها موجودا وقت ظهور الوثيقة، وخضوعها للبطريرك صفرونيوس، مع منح الأخير "المرتبة الأعلى" وغيرها من الأوضاع الأخرى، تُشير كلها إلى المواجهة الداخلية الحادة بين الطوائف الدينية في الكنيسة المسيحية. ويشكك الكثير من الباحثين في صحة هذه الوثيقة، ويرونها باعتبارها انعكاسا إلى حد كبير للصراع من أجل المزارات الدينية المقدسة في بيت المقدس. وفي أحد الأعمال التي تتناول تاريخ المسيحية في الشرق الأوسط، تجري الإشارة إلى أن مثل هذه التعاليم لا تعود إلى القرن السابع، ولا يمكن أن تكون قد خضعت للإضافات قبل القرن التاسع (17، 22). فعلى الأرجح، وبالنسبة لبعض المجموعات المسيحية المعينة، كان الإعلان والترويج لبعض الامتيازات الخاصة التي منحها لهم النبي محمد، يمثل وسيلة من وسائل الدفاع الوقائي، ومن الجائز أيضا أن تكون خدعة للتهرب من دفع الضرائب. فطبقا للقانون الإداري الإسلامي، يتم فرض الضرائب على سكان
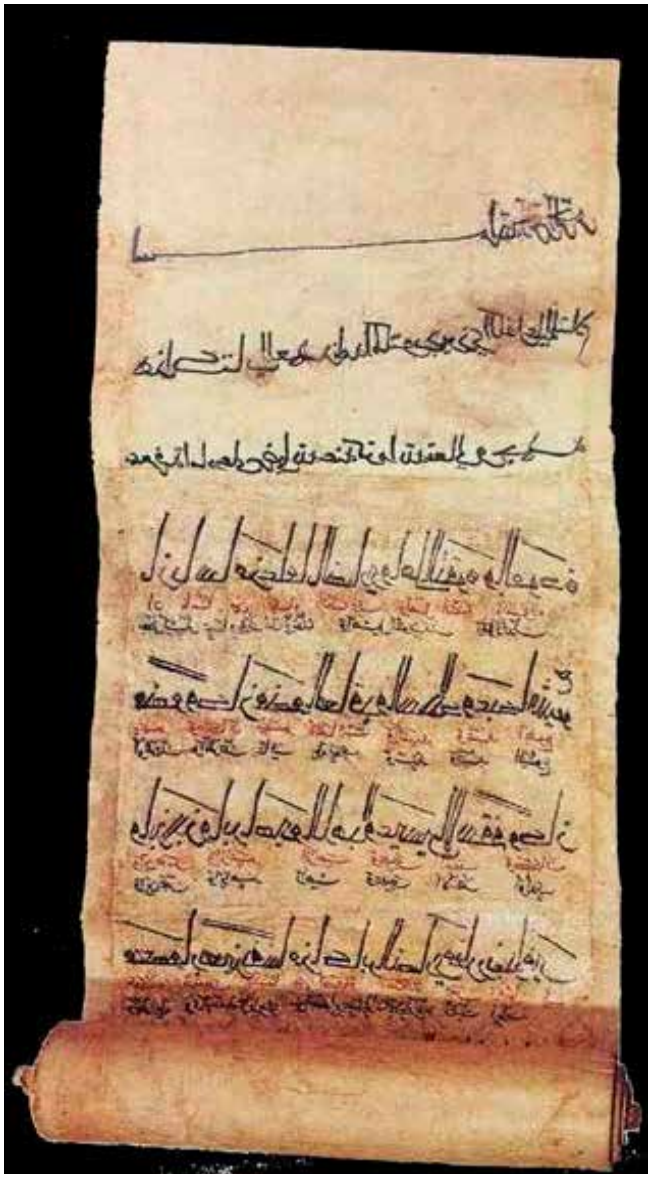
رسم 1 أ

الأرمينية وغيرها من الكنائس المونوفيزية1* (13، 265-292). وكما يؤكد الباحثون، فإن هذه الوثيقة لا تشير إلى أنشطة الطائفة الجريجورية الأرمينية، لكنها تصف الأحداث المتعلقة بالبطريرك اليوناني في القدس صفرونيوس، ولا تتعلق بالأرمن (19، 159)، وهي تُنسب الآن إلى الكنيسة الأرمينية في القدس.

ونظرا للبنود الإضافية اللاحقة حول مختلف أنواع الحقوق والامتيازات، فقد وصل إلينا نص "الاتفاقية" في العديد من الروايات التي يختلف كل منها عن الآخر. وطبقا لتلك "الروايات"، يمكن تتبع مسار وطبيعة "المراجعات التحريرية" للوثيقة، وذلك لصالح طموحات ودوافع الأطراف المعنية. فيلاحظ أن الوثيقة "المُكملة" تزخرف ذكر بعض الأحداث المتعلقة بالشعوب التي تم إخضاعها، رغم أن تلك الأحداث لم تكن معروفة في تلك الفترة على الإطلاق (25، 8). والجدير بالذكر على وجه الخصوص، أن النصوص الإسلامية الأصلية لا تحتوي على أي معلومات حول هذه الأحداث.

أما الحدث ذو الدلالة أيضا، فهو يدور حول "عهد الأمان"، الذي ذكره أحمد اليعقوبي لأول مرة (؟ -897)، وعبر عن الضمانات الممنوحة لحرمة ممتلكات وحياة سكان الكنائس في القدس: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما كتبه عمر بن الخطاب لأهل بيت المقدس: إنكم آمنون على دمائكم وأموالكم وكنائسكم، لا تُسكن ولا تخرّب" (11، 37). أما الروايات اللاحقة لهذه الوثيقة مع الإضافات والاختصارات، فقد أوردها أولئك المؤلفون مثل: سعيد بن البطريق (5، 17)، وابن عساكر (7، 178)، وابن الجوزي (6، 124-123). بالإضافة إلى ذلك، ذكر مجير الدين العليمي (10، 377) رواية مع الإضافات، استند فيها إلى سيف بن عمر، حيث احتوت على إضافة جديرة بالذكر: "لن نرسل يهوديا واحدا بجانبهم في إيلياء (بيت المقدس)". ونحن لا نجد ذكرا لمثل هذا الحكم في الوثائق الموصوفة بكتابات البلاذري (2، 189) والإمام أبو يوسف (8، 216). أما الطابع المتأخر لهذه الإضافة، فقد جاء ذكرها في المصادر المسيحية، وتشهد على المواجهة المسيحية اليهودية الحادة (16، 324). ويشير "ج. زيدان" إلى أن أسلوب الوثيقة يسمح لنا بإسنادها إلى فترة العصور الوسطى

* المونوفيزية أو الطبيعة الواحدة ــ هي العقيدة المسيحية بالطبيعة الإلهية الواحدة ليسوع، وبأن طبيعته البشرية امتزجت بهذه 1
الطبيعة- المترجم

دراستهم لهذا الموضوع. وبالطبع ينبغي الترحيب بكل الخطوات الهادفة نحو ترسيخ الوئام بين الأديان، لكن تلك الخطوات لا ينبغي القيام بها على حساب التناول العلمي لهذه القضية. لذلك، ينتقد بعض العلماء المسلمين مثل هذا التكرار للمصادر التي لم يتم التحقق من صحتها. وانطلاقا مما تقدم، فقد ظهرت الحاجة الملحة للدراسة الواسعة للمصادر التي يبدو أنها تستخدم للأغراض الدعائية.

في الآونة الأخيرة، يجرى عرض "التعاليم" و"عهود الأمان" المكتوبة بالخط العربي على بعض المواقع الألكترونية الأرمينية (27). وفي ظل هذا الأمر، يظهر ما يثير الدهشة في بعض الحالات، وذلك عندما نرى الحروف أو النصوص نفسها مكتوبة من اليسار إلى اليمين، وليس من اليمين إلى اليسار، كما ينبغي أن تكون في الكتابة العربية (الشكل 1 أ، 1 ب)، مما يجعل النصوص غير قابلة للقراءة، أو توضع النصوص التي لا تمت بصلة إلى الموضوع على الإطلاق (الشكل 2أ،2 ب).

ينبغي الإشارة إلى أن ما وصل إلينا يمثل عددا قليلا فقط من النصوص الأصلية، التي تعود إلى عصر النبي محمد، وفترة حكم الخلفاء الراشدين والأمويين. أما المراسلات والتعاليم الرسمية في ذلك الوقت، فقد تم تسجيلها بشكل رئيسي خلال فترة حكم العباسيين، وذلك في شكل الكتب التاريخية وسيرة النبي محمد. ومن المعروف أيضا أن المصادر العربية للقرون الوسطى المبكرة، بما في ذلك أعمال المؤرخين العرب مثل ابن سعد البغدادي (785-845)، وابن هشام (؟ -833)، والطبري (839-923)، والبلاذري (؟-892)، وأبو اسماعيل الأزدى البصري، وابن الأثير (؟ -1160) فلم تذكر أو تشير إلى تعاليم النبي محمد المتعلقة بالشعوب المسيحية خارج شبه الجزيرة العربية، بما في ذلك الأرمن. وقد ظهرت نصوص مثل هذه التعاليم في المصادر المسيحية الحديثة نسبيا، بما في ذلك الكنيسة الأرمينية، حيث جرى وصفها بدقة ولأول مرة في الوثائق المكتوبة باللغة الأرمينية.

رسم 1 ب

وقد شكك أفيتيس ساندیان العالِم المتخصص في الثقافة والتاريخ الأرميني، في الاتفاقية التي تضمنت الأدرة الأرمينية في القدس، وعهد النبي محمد الممنوح إلى البطريرك الأرميني أفرام. وتتحدث الاتفاقية الصادرة في العام الخامس عشر الهجري (637م.)، التي وضعها الخليفة عمر وأرسلها إلى البطريرك صفرونيوس، عن حماية النبي محمد للكنائس

رضوان حسينوف،
شيهالي علييف

التزييف الأرميني للعهود المنسوبة إلى نبي الإسلام والخلفاء الراشدين والحكام المسلمين

في الوقت الراهن، يتزايد في وسائل الإعلام والأدبيات العلمية الاستشهاد بنصوص "العهود" الممنوحة للكنائس أو الجماعات الأرمينية، والزعم بنسبها إلى بعض الشخصيات المُبجلة في الإسلام، بما في ذلك الخلفاء الراشدين، والأئمة، والحكام المسلمين، وحتى النبي محمد.

ويدعى بعض الباحثين أن "هذه العهود محفوظة في أرشيف البطريركية الأرمينية في القدس..."، ذلك على الرغم من أن أحدا لم ير نسخة أصلية منها حتى الآن. كما أن تلك التعاليم وعهود الأمان التي يجرى الاستشهاد بها، تُنسب إلى الأشخاص المُبجلين مثل النبي محمد، والإمام علي بن أبي طالب، والإمام جعفر الصادق (وغيرهم من الأئمة) وعمر بن الخطاب، وغيره من الخلفاء والسلاطين الآخرين مثل صلاح الدين الأيوبي. وتحتوي التعاليم وعهود الأمان "الفرمانات"، المحفوظة في مختلف السجلات والمكتبات، على الاتفاقيات الخاصة بحرية العقيدة وحرمة الكنائس وأسس العلاقات بين المسلمين وأصحاب العقائد الأخرى، بما في ذلك الأرمن.

وفي أغلب الأحيان يجرى ذكر هذه الوثائق أو الاستشهاد بها باعتبارها أمثلة في سياق أهمية الحوار بين الأديان، وتجاوز النزاعات بين مختلف الثقافات والعقائد. وعلى هذا النحو، تستند إلى هذه الوثائق العديد من الأدبيات المطبوعة، وكذلك الهيئات الإسلامية، وذلك للبرهنة على تسامح الإسلام فيما يتعلق بالأديان الأخرى، وذلك دون أن تسعى على الإطلاق إلى التحقق من صحتها. وعلى وجه الخصوص، فإن الكثير من الدراسات الإيجابية لعلماء المسلمين حول كتاب جون أندرو مورو "عهود النبي محمد مع المسيحيين في العالم" (20) تشير إلى الموقف الفكري وليس العلمي في